

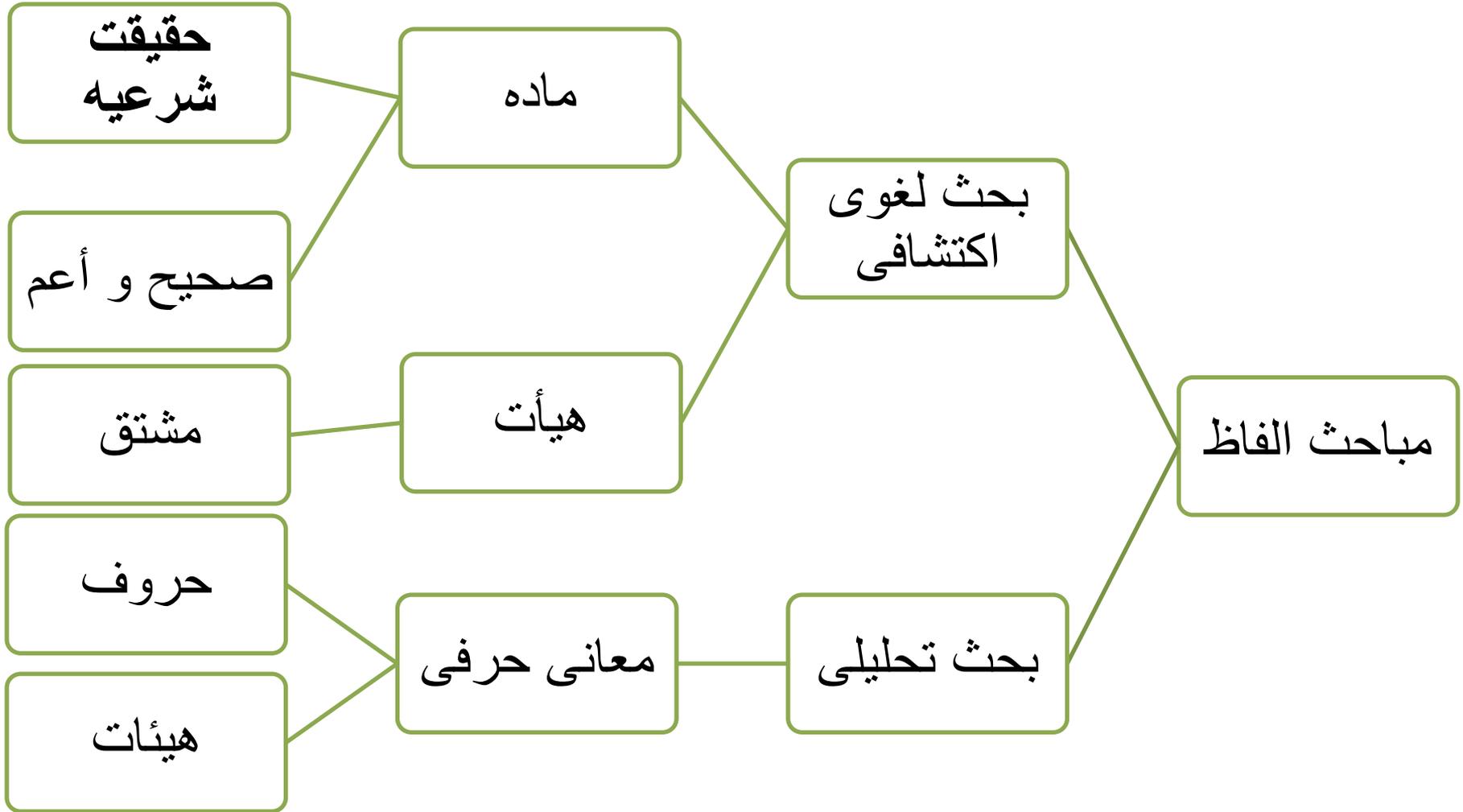
علم أصول الفقه

٩٤

مشتق ١٨-٢-٩٥

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

۲- تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ



تحديد مفاد المشتق و مدلوله اللغوى أو العرفى

موضوع للمتلبس بالمبدأ
خاصة

موضوع لمفهوم أعم يشمل
المتلبس و من انقضى عنه
المبدأ على السواء

المشتق

المختار في معنى المشتق

- المختار في معنى المشتق
- و الواقع ان قليلاً من التدبر و التأمل في إطلاقات المشتق كافٍ في رأينا للجزم بوضعها للمتلبس بالمبدأ خاصة، لأن المشتق له مادة و هيئة، أمّا المادة فموضوعة للدلالة على الحدث، و أمّا الهيئة فللدلالة على نسبة ذلك الحدث إلى الذات و تلبّسها به على اختلاف أنحاءه و كفيّاته و هي فرع وجود الحدث و عدم انقضائه.
- و يكفينا دليلاً على بطلان الوضع للأعم ما تقدّم من عدم تيسر تصوير معنى جامع بين المتلبس و المنقضى عنه المبدأ.

أدلة القولين في وضع المشتقّ

- أدلة القولين في وضع المشتقّ
- وأمّا المقام الثاني: وهو الكلام بلحاظ الأدلة على الطرفين،
- فنقول: هناك رأى بأنّ المشتقّ موضوع للمتلبّس بالفعل، ورأى آخر بأنّه موضوع للأعمّ، ورأى ثالث بالتفصيل.
- وقبل الدخول في أدلتهم نقول:
- إنّ تحليل نفس مدعى القول بالأعمّ يكفي للالتفات إلى بطلانه بلا حاجة إلى التكلّم في تلك الأدلة،

أدلة القولين في وضع المشتقّ

- فإنّ القول بالأعمّ معناه - كما عرفت - هو القول بوضع المشتقّ للجامع بين المتلبّس بالفعل والمنقضى عنه المبدأ.
- ولا بدّ لصاحب هذا القول من أن يلتزم بأحد جامعين على ما مضى:
- فإمّا أن يقول بأنّ الجامع هو ذات مقيدة بالفعل الماضي، فالقائم معناه من قام،
- وإمّا أن يقول بأنّ الجامع هو ذات غير متلبّسة فعلاً بالعدم الأزليّ للمبدأ.

أدلة القولين في وضع المشتق^٣

- أما الثاني فقد عرفت عدم عرفيته، فإنَّ الوجدان حاكم بأَنَّهُ لا يفهم من مثل: ضارب أو قائم إلَّا معنىً ثبوتياً صرفاً، ولا ينتقل الذهن بنحو التفصيل ولا بنحو الإجمال إلى نفي العدم، بل يفهم منه رأساً المعنى الثبوتى،
- وليس هذا جامعاً عرفياً يقع تحت نظر الواضع أولًا وتحت نظر المستعمل والسامع ثانياً.

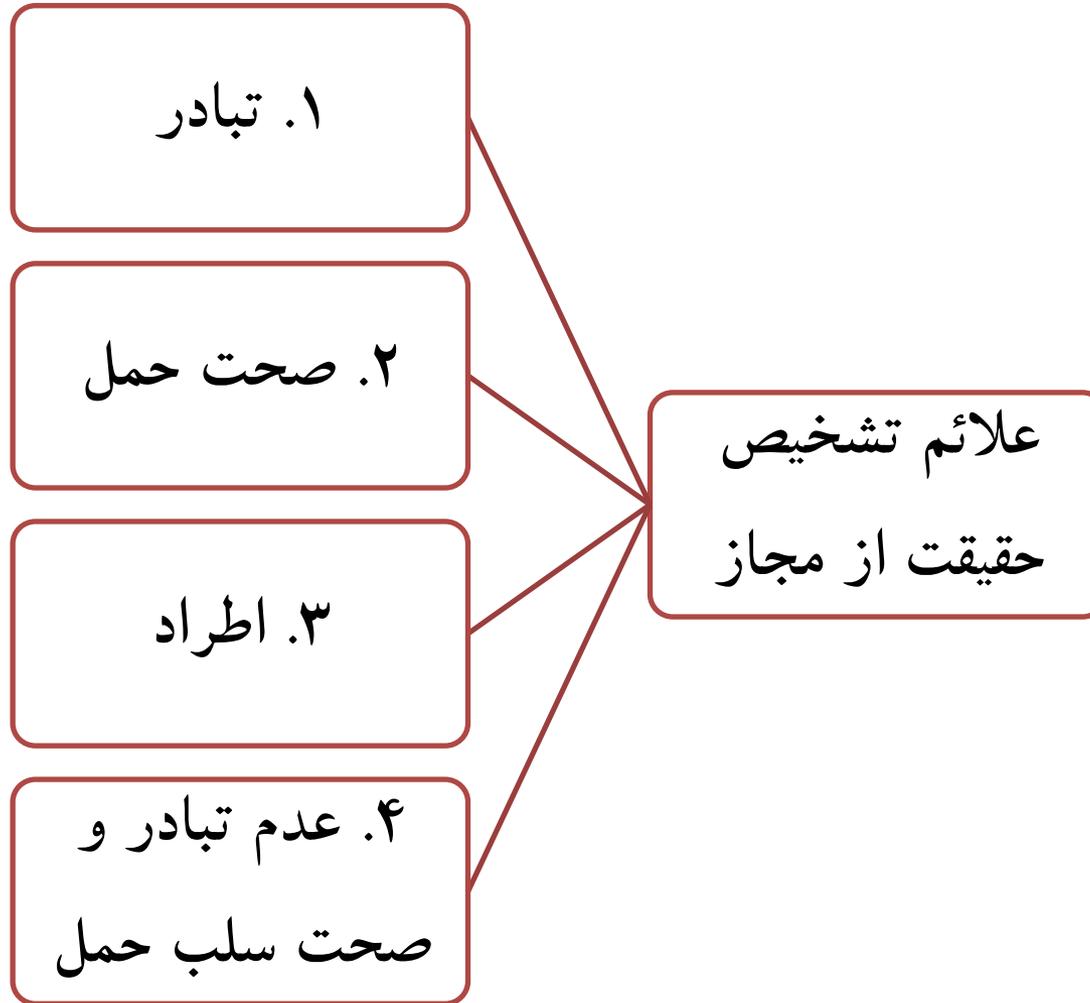
أدلة القولين في وضع المشتق^س

- وأما الأول فلازم أخذ الفعل الماضي في مفهوم المشتق^س هو: أن يشترط في كون استعمال المشتق حقيقياً أن يكون المبدأ ثابتاً للمشتق فيما مضى ولو أنا ما؛ إذ لو كان المبدأ ثابتاً في الحال فقط، لم يكن ذلك مفاد الفعل الماضي، وإنما هو مفاد الفعل المضارع،
- بينما من الواضح وجداناً كفاية التلبس الحالى، بل يلزم من ذلك في المبادئ الآنية كالضرب، أى: الضربة الواحدة كون المشتق حقيقة في خصوص المنقضى عنه المبدأ دون المتلبس؛ لأن التلبس في الآن الحاضر لا يكفي لكونه معنى المضارع لا الماضي، وقد أخذ الفعل الماضي ركناً في مفهوم المشتق، والتلبس فيما قبل الآن الحاضر قد انقضى؛ لأن المبدأ كان آنياً،

أدلة القولين في وضع المشتق^٣

- فوجود لوازم فاسدة عرفاً من هذا القبيل يكفي لكونه برهاناً عرفياً على عدم صحة القول بكون المشتق موضوعاً للأعم، وتعيين القول بكونه موضوعاً لخصوص المتلبس،
- إذن فتحليل نفس المدعى كافٍ لإبطاله من دون حاجة إلى الدخول في الوجوه التي تذكر للمدعيات «١»، إلا أننا مع ذلك نمرّ بوجوه بعض الأقوال إجمالاً فنقول:

علائم تشخیص حقیقت از مجاز



تبادر

تصور لفظ

تصور
معنای
موضوع له

تصور لازم بین
بالمعنى الأخص
معنای
موضوع له

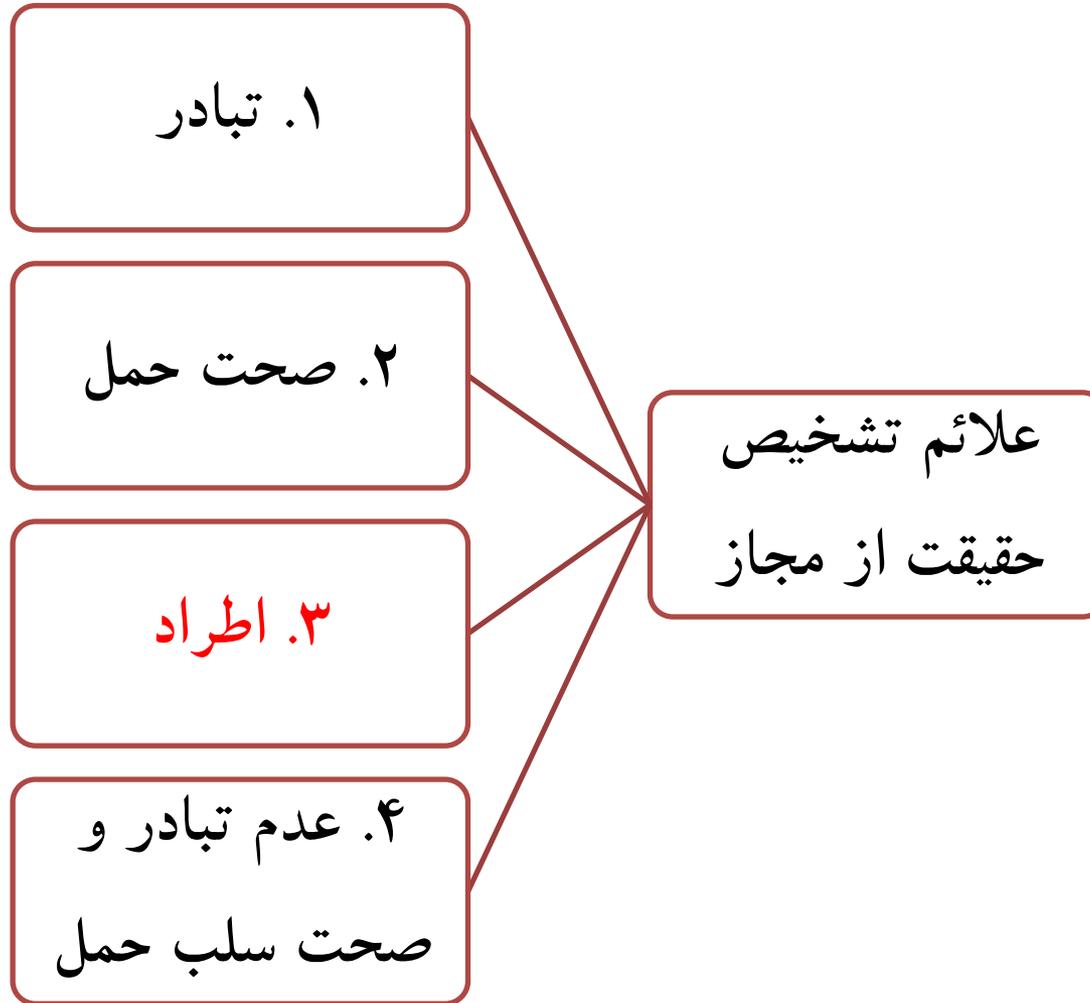
علائم تشخیص حقیقت از مجاز

لفظ با معنای ارتکازی خود
موضوع قضیه منطقی و
آن معنای محتمل محمول

معنای محتمل، موضوع و
لفظ با معنای ارتکازی خود
محمول

صحت حمل

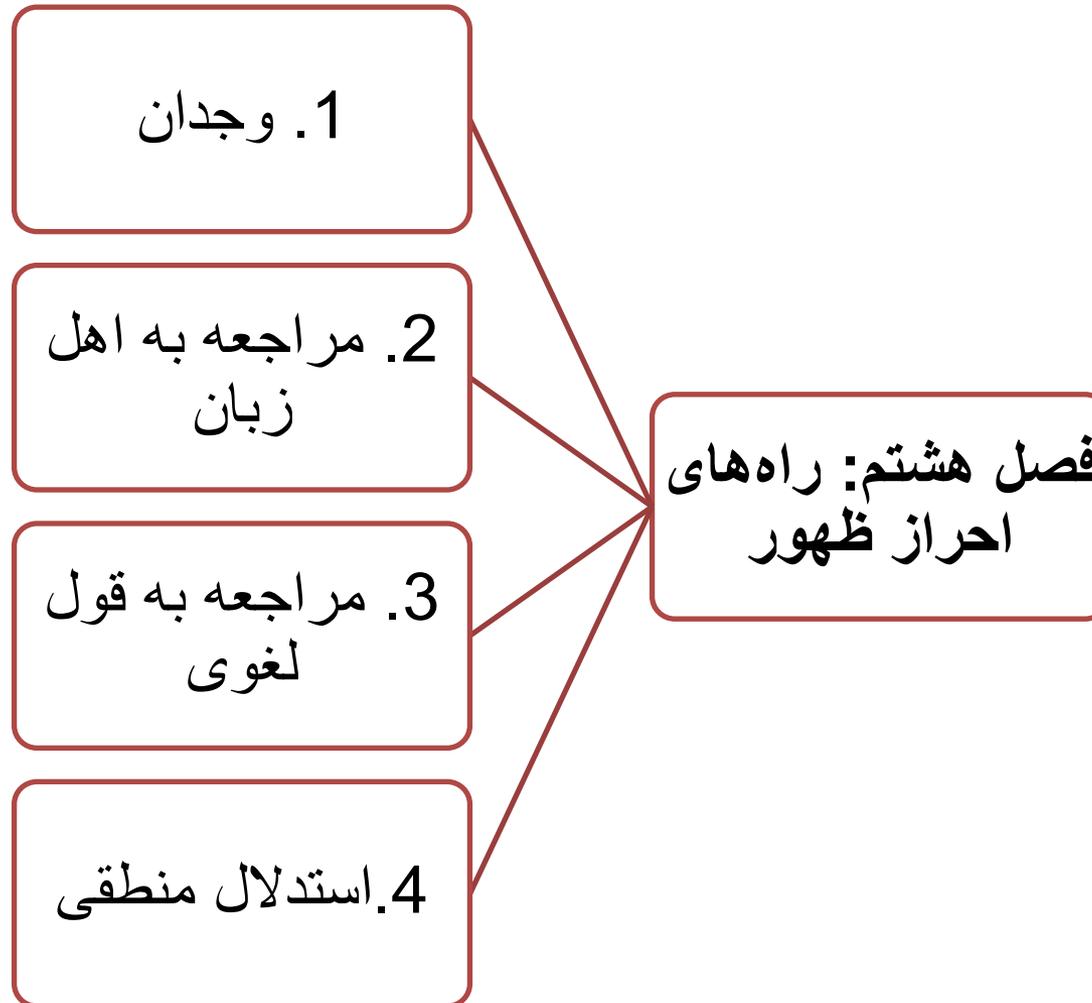
علائم تشخیص حقیقت از مجاز



علائم تشخیص حقیقت از مجاز



فصل هشتم: راه‌های احراز ظهور



أدلة وضع المشتق لخصوص المتلبس بالفعل

- أدلة وضع المشتق لخصوص المتلبس بالفعل:
- أمّا القول بالاختصاص بخصوص المتلبس بالفعل، فقد استدل له بوجوه:
- الوجه الأوّل: دعوى **تبادر** خصوص المتلبس.
- واشكل عليه من قبل الأعمىّ بأنّه لعلّ التبادر ليس ناشئاً من الوضع، بل من الانصراف القائم على أساس غلبة الاستعمال في المتلبس.

أدلة وضع المشتق^١ لخصوص المتلبس بالفعل

- وأجاب على ذلك صاحب الكفاية «١» بأن الغالب في موارد استعمال المشتق^٢ هو الانتقضاء، فكيف يمكن دعوى الانصراف إلى المتلبس على أساس الغلبة في الاستعمال؟
- إلّا أنّ صاحب الكفاية رأى أنّ هذا الكلام أوقعه بين محذورين:

(١) لا يخفى: أنّ هذا البحث في الكفاية لم يرد في ذيل دليل التبادر، بل ورد في ذيل دليل ارتكاز التضادّ

أدلة وضع المشتق لخصوص المتلبس بالفعل

- فإن ادّعى: أنّ الغالب في استعمال المشتقّ هو التلبس بالفعل، وقع في مشكلة: أنّ الانصراف لعلّه على أساس غلبة الاستعمال، وليس تبادراً دالاً على الحقيقة،
- وإن ادّعى: أنّ الغالب فيه هو الانقضاء، قيل له: إذن فكيف تدّعى: أنّ المشتقّ حقيقة في خصوص المتلبس، بينما هذا معناه: غلبة الاستعمال في المعنى المجازي الكاشفة عن غلبة الحاجة إليه، مع أنّ الوضع يتبع الحاجات، واللفظ إنّما يوضع لذاك المعنى الأكثر حاجة إليه، فهذا خلاف حكمة الوضع؟

أدلة وضع المشتق لخصوص المتلبس بالفعل

- وتخلص صاحب الكفاية عن كلا المحذورين بأن قال: إن أكثر موارد استعمال المشتق هو مورد الانقضاء، إلا أنه يمكن حملها على الاستعمال في المتلبس، وذلك بأن يكون الجرى بلحاظ زمان التلبس، ويمكن حملها على الاستعمال في المنقضى عنه المبدأ، وذلك بأن يكون الجرى بلحاظ الحال.

أدلة وضع المشتق^٣ لخصوص المتلبس بالفعل

- وعليه: فبناءً على أن المشتق^٣ حقيقة في المتلبس تحمل تلك الاستعمالات على الجرى بلحاظ زمان التلبس عملاً بأصالة الحقيقة، فلم تلزم غلبة الاستعمال في المعنى المجازي^٤.

أدلة وضع المشتق لخصوص المتلبس بالفعل

- وبناءً على أن المشتق حقيقة في الأعم لا تجرى أصالة الحقيقة لإثبات الاستعمال في المتلبس؛ لأن الاستعمال في المنقضى أيضاً حقيقة، بل تحمل هذه الاستعمالات على الاستعمال بلحاظ حال النطق تمسكاً بأصالة الإطلاق التي توجب أن زمان الجرى هو زمان النطق، فإن الإطلاق وعدم تعيين الزمان يقتضى ذلك، وزمان النطق هو زمان الانقضاء، إذن لم يصح دعوى الانصراف إلى المتلبس لكثرة الاستعمال «١»، فارتفع كلا الإشكالين.
- (١) لا يخفى: أن الموجود في الكفاية ليس هو فرض الانصراف إلى المتلبس لكثرة الاستعمال بل فرض إنسباق التلبس من الإطلاق من دون اشتراط التلبس من قبل الواضع ولكننا لا نفهم سبباً لهذا الانسباق من الإطلاق إلا كثرة الاستعمال

أدلة وضع المشتق لخصوص المتلبس بالفعل

- أقول: إننا لا نسلّم أنّ أكثر الاستعمالات في المنقضى عنه المبدأ حتى على القول بالأعمّ.
- وبيان ذلك: أنّ استعمالات المشتق قد تكون في جملة تطبيقية:
- وأقصد بها: أنّ هناك ذاتاً مشخّصة نطبّق عليها عنوان المشتق، كما في «زيد عالم»،
- وأخرى تكون غير تطبيقية، أي: لم يطبّق فيها عنوان المشتق على ذات معينة، كما إذا قيل: «أكرم العالم».

أدلة وضع المشتق^٣ لخصوص المتلبس بالفعل

- أمّا في الثاني فالمستعمل لم يلاحظ ذاتاً معيّنة، وأجرى عليها المشتق^٣ ليقال: إن مقتضى الإطلاق: أن زمان الجرى هو زمان النطق، وفي زمان النطق قد انقضى المبدأ عن الذات.

أدلة وضع المشتق لخصوص المتلبس بالفعل

- وأما في الأوّل فالجملة التطبيقية: إمّا إسنادية كـ «رأيت العالم»، أو «ضرب العالم»، أو حمله كـ «زيد عالم»
- فإن كانت إسنادية، فمن الواضح: أنّ مقتضى الإطلاق فيها: أنّ الجرى والتطبيق على الذات إنّما هو بلحاظ زمان صدور الفعل، لا بلحاظ زمان النطق حتى يقال بأنّ زمان النطق قد انقضى فيه المبدأ، فيتعيّن كونه مستعملاً في المنقضى، بل في زمان النطق لعلّ ذاته أيضاً غير موجودة.

أدلة وضع المشتق لخصوص المتلبس بالفعل

- وإن كانت حملية: فتارةً نفرض أن الذات منقضية كما في قولنا «الشيخ المفيد عالم»، وأخرى نفرض عدم انقضائها كما في قولنا «زيد عالم»، وكان زيد بعد حياً،
- ففي الأول من الواضح: أن الجري لا يكون بلحاظ زمان النطق، بل بلحاظ زمان وجود الذات حتى على رأى الأعمى؛ إذ عند زمان النطق لا ذات أصلاً حتى يجرى عليها الوصف الاشتقاقي،
- وفي الثاني نسلم: أن مقتضى أصالة الإطلاق أن يكون الجري بلحاظ زمان النطق، ولكن لا نسلم في خصوص هذا القسم من القضايا، أي: القضايا التطبيقية الحملية الموجود فيها الذات أن الغالب هو التلبس حال النطق، إذن فكلام صاحب الكفاية غير صحيح.

أدلة وضع المشتق لخصوص المتلبس بالفعل

- ولكن إشكال الأعمى بأن التبادر لعله انصرافي نشأ من كثرة الاستعمال غير وارد، فإنه حتى لو سلم كون التبادر انصرافياً نشأ من كثرة الاستعمال، لا يضرنا ذلك؛ إذ معنى ذلك: صيرورة اللفظ بكثرة الاستعمال موضوعاً بالوضع التعيني في خصوص المتلبس بالنقل من الأعم مثلاً، وتمام هم الفقيه إنما هو إثبات ظهور اللفظ في معنى، وهذا يثبت بثبوت الوضع والتبادر من دون فرق بين كون الوضع تعيينياً أو تعيينياً، ولم يكن الهدف إثبات خصوص الوضع التعيني مثلاً.

أدلة وضع المشتق لخصوص المتلبس بالفعل

- الوجه الثاني: أنه على الأعم يلزم عدم التضاد بين الأوصاف الاشتقاقية المأخوذة من المبادئ المتضادة، كالعالم والجاهل؛ لأنه يكفي في صدق كل منهما تلبسه في وقت من الأوقات الماضية بمبدئه، فإذا تلبس في وقت بمبدأ، وفي وقت آخر من الأوقات الماضية أو في الوقت الحاضر بالمبدأ الآخر، صدق الوصفان معاً، بينما هما متضادان بلا إشكال كما هو واضح.

أدلة وضع المشتق لخصوص المتلبس بالفعل

- وهذا الوجه إذا اريد جعله دليلاً حقيقياً على المدعى، فهو غير تام، فإنه إن اريد جعل تضاد المبادئ برهاناً على تضاد الصفات، فهذا غير صحيح؛ لأن التضاد بين المبدئين لا يلزم منه التضاد بين مدلولي الهيئتين الاشتقاقيتين؛ إذ قد تطعم الهيئة الاشتقاقية بما يخرج المعنيين عن التضاد، كما هو الحال على الأعم؛ إذ تطعم المشتق بمفاد الفعل الماضي على ما سبق، فيكون مدلول «عالم» من علم، ومدلول «جاهل» من جهل، وطبعاً لا تضاد بينهما،

أدلة وضع المشتق لخصوص المتلبس بالفعل

- وإن اريد جعل وضوح التضادّ وارتكازه في أنظار العرف دليلاً على التضادّ، فهذا الارتكاز إنّما هو في طول معرفة المعنى، فالإنسان حيث إنّهم يفهم من كلمة «العالم» المتلبس بالعلم فعلاً، ومن كلمة «الجاهل» المتلبس بالجهل فعلاً ارتكز في ذهنه التضادّ، ومن لا يعرف معنى كلمة العالم والجاهل لا يرتكز في ذهنه التضادّ، فارتكاز التضادّ في طول ارتكاز كون المشتق حقيقة في المتلبس، فلا يصلح هذا دليلاً حقيقياً على المدعى. نعم، يصلح أن يكون منبهاً حين الغفلة، لا أن يكون معطياً للعلم بالمطلب لمن لا يعلم به حقيقة.

أدلة وضع المشتقّ لخصوص المتلبّس بالفعل

- الوجه الثالث: **صحّة السلب**، فيصحّ سلب «عالم» عن زيد المنقضى عنه المبدأ، وصحّة السلب علامة المجاز.